

مفهوم العدالة الإنتقالية ومراحلها وإمكانية تطبيقها على

السودان بعد ثورة ديسمبر 2019م

باحث - كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية -
جامعة الزعيم الأزهرى

أ. قاسم بشير حامد

المستخلص:

هدف الدراسة إلى دراسة مفاهيم العدالة الإنتقالية ومراحل تطبيقها ومن ثم الإستفادة منها في دولة السودان خاصةً بعد ثورة ديسمبر 2019 بهدف الوصول إلى تصالح سياسي ومجتمعي يحقق الأمن والإستقرار في البلاد بإعتبار أن العدالة الإنتقالية هي المخرج الوحيد والمناسب للأزمة السياسية شفي السودان. تنبع أهمية الدراسة لهذه الورقة من كونها ترسم صورةً واضحةً لأهمية دراسة وتطبيق العدالة الإنتقالية كتجربة ناجحة أثبتتها التجارب العملية في كثير من الدول وإستطاعت من خلالها تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية في مجتمعات ما بعد الصراع في كثير من الدول ، خاصةً في ظل الدول التي عانت كثيراً من ويلات الحرب والدمار وأصبحت تسعى للإنتقال الديمقراطي السلس الذي يحقق الأمن والإستقرار.تعتمد هذه الدراسة في تفكيك المشكله المعرفية لمفهوم العدالة الإنتقالية ، حيث يستخدم المنهج التاريخي وذلك لعرض الخلفية التاريخية للعدالة الإنتقالية ومفهومها ومراحل تطبيقها ، والمنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتحليل مراحل قيامها وفرص النجاح التي تحققت من خلال تطبيق العدالة الإنتقالية. من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :تعتبر العدالة الإنتقالية هي الحل الفعلي لدول ومجتمعات ما بعد الحرب (الصراع). إن أهم ما يميز العدالة الإنتقالية هو الرضاء والقبول المجتمعي بإعتبار أن المجتمع هو شريك أساسي في تطبيق العدالة الإنتقالية .الإرادة الوطنية والشراكة الشعبية أكبر ضامن لتحقيق العدالة الإنتقالية .الوضع السياسي الحالي في السودان يحتاج لعدالة إنتقالية تشارك فيها جميع القوى السياسية ومكونات المجتمع المدني بغرض الخروج من هذا النفق المظلم .

الكلمات المفتاحية: العدالة الإنتقالية ، التحول الديمقراطي ، التغيير

السياسي ، ثورة ديسمبر.

Abstract:

To study the concepts of transitional justice and the stages of their application and then benefit from them in the state of Sudan, especially after the December 2019 revolution, with the aim of reaching political and societal reconciliation that achieves security and stability in the country, given that transitional justice is the only and appropriate way out of the political crisis. Sudan has healed. The importance of the study for this paper stems from the fact that it paints a clear picture of the importance of studying and implementing transitional justice as a successful experience that has been proven by practical experiences in many countries and through which it was able to achieve true national reconciliation in post-conflict societies in many countries, especially in light of countries that have suffered a lot from the scourge. This study relies on dismantling the epistemological problem of the concept of transitional justice, where the historical method is used to present the historical background of transitional justice, its concept and stages of application, and the descriptive analytical approach in order to describe and analyze the stages of its establishment and the chances of success achieved through Implementation of transitional justice. Among the most important findings of the study: Transitional justice is the actual solution for post-war states and societies (conflict). The most important characteristic of transitional justice is social consent and acceptance, considering that society is a key partner in the implementation of transitional justice. National will and popular partnership are the greatest guarantors for achieving transitional justice. The current political situation in Sudan requires transitional justice in which all political forces and components of civil society participate in order to get out of this dark tunnel.

Keywords: Transitional justice, democratic transition, political change, December revolution.

المقدمة:

عند قراءة مفهوم العدالة الإنتقالية منذ الوهلة الأولى يتبادر إلى الذهن رؤية وتصادم مفاهيمي من حيث المفهوم ونكون بصدد تعريف العدالة المعتادة أو ما يسمى بالعدالة التقليدية ولكن بالنظر إلى المفهوم ونكمل قراءته يتغير الأمر، فإن هذه العدالة ما هي سوى عدالة مرحلية تأتي في فترات بعينها سوا كانت مرحلة إنتقال من حكم تسطلي إلى حكم ديمقراطي أو من حكم عسكري إلى حكم مدني أو من حكم ديني إلى حكم مدني، أو من حالة حرب داخلية أو خارجية إلى حالة سلم ومن واقع المفهوم نجده مفهوم مركب فهو مكون من مقطعين هما العدالة والإنتقال ومن ثم في تعريفه نقول أنه تحقيق العدالة في فترة إنتقالية تمر بها الدولة موضوع البحث. ومن ناحية تأريخ المفهوم نجد أنه مفهوم حديث النشأة حيث ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأخذ ينتشر في السبعينات من القرن الماضي بصورة كبيرة حيث ظهرت العديد من التجارب في هذا المجال منها تجربة بيرو وتشيلي والسلفادور وصربيا وجنوب أفريقيا، ومن ناحية الدول العربية نجد أن أفضل تجربة في هذا المجال هي التجربة المغربية عن طريق هيئة الإنصاف والمصالحة نتيجة للإصلاحات السياسية التي تمت في المغرب في التسعينات من القرن الماضي، وعبر الباحثين عن هذه التجربة فيما يعرف باسم « عنصر المشروعية في العدالة الإنتقالية » حيث تمت تلك التجربة عن طريق السلطة السياسية بداية من تعيين عبدالرحمن اليوسفي رئيسا للوزراء وفتح ملفات إنتهاكات حقوق الإنسان في الفترة السابقة لذلك، وإذا ما أردنا وضع مفهوم العدالة الإنتقالية على الخريطة المعرفية فإننا سنجد ينتمي منذ البداية إلى حقل القانون الدولي لحقوق الإنسان ولكن مع التطور في تطبيق المفهوم أخذ يرتبط بالعديد من العلوم والمجالات الأخرى فيتم تداوله من خلال علماء القانون والسياسة ورجال الدين وعلماء الإجتماع والصحفيين والمؤرخين وغيرهم والجدير بالذكر هنا أن العدالة الإنتقالية في الفكر الليبرالي تعود لأفكار سياسية ترتبط بكلا من كانط وميل ولوك فيما يتعلق بالمساواة والحرية، أما من ناحية الفكر الاقتصادي فإنها تعود لأفكار الإقتصادي جون رولز فيما يتعلق بالتوزيع العادل للموارد الاقتصادية.

فهناك مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمفهوم العدالة الإنتقالية ومنها:

العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية:

عندما يطرق مفهوم المصالحة الوطنية على أذهاننا فإننا نعود إلى أسم كان أساس في ظهور هذا المفهوم وهو شارل ديغول الزعيم الفرنسي رابطاً هذا بالجرائم والديون التي وقعت نتيجة الإحتلال الفرنسي للجزائر، ثم إهتم من بعده الرئيس الفرنسي متران كضامن للوحدة الوطنية، ثم إستخدمه الزعيم نيلسون مانديلا فيما يتعلق في تحقيق العدالة بعد نهاية الحكم العنصري في جنوب أفريقيا عبر لجان الحقيقة والمصالحة التي تكونت لهذا الهدف، وبسابق تعريفنا للعدالة الإنتقالية نجد أن المصالحة الوطنية تعد شكلاً من اشكال العدالة الإنتقالية وهدف من أهدافها.

العدالة الإنتقالية وبناء السلام:

يستخدم بناء السلام كمفهوم يضم مجموعة من الأنشطة أو الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق السلام المستدام في المجتمعات ومن تلك الإجراءات إعادة توطین اللاجئين و دعم عملية التطور الديمقراطي تأسيس دولة القانون ولذلك نجد أن هناك تشابك بين مفهوم بناء السلام ومفهوم العدالة الإنتقالية حيث أن علميات السلام يكون بينها وبين أنشطة العدالة الإنتقالية علاقة تعاونية.⁽¹⁾ تتميز العدالة الإنتقالية عن العدالة الكلاسيكية، أي عدالة المحاكم، بلجوئها إلى مقارنة سياسية حيث تتم في لحظة تاريخية محددة لم يسقط فيها النظام السابق تماماً ولم تنتصر فيها قوى التغيير كلية فيلجأ الأطراف لحل وسط منطقه أنه يصعب محاكمة المسؤولين عن مظالم الماضي ولاسيما عن الإنتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، خاصة إذا كانوا لا يزالون ممسكين بجزء معتبر من السلطة، وبالتالي فالأهم هو تسهيل الإنتقال نحو الديمقراطية بمنح هؤلاء المسؤولين فرصة للمساهمة في مسار الإنتقال بعدم ملاحقتهم قضائياً لأنهم لا يزالون يمسون بقدر مهم من السلطة وبإمكانهم عرقلة التحول لو لم تُقدّم لهم ضمانات بعدم المتابعة والزج بهم في السجنولذلك نجد أن الأغلبية الساحقة لتجارب العدالة الانتقالية أخذت شكل تأسيس «لجان الحقيقة والمصالحة» تحت ضغط القوى الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية التي تدعم ضحايا الإنتهاكات وذويهم الذين تحولوا بدورهم إلى قوى ضغط في المجتمع سواء داخل منظمات حقوق الإنسان أو بجانبها.⁽²⁾

وقد جاءت اللجان غالباً في مرحلة من التطور السياسي إمّا إثر ضعف أو قرب سقوط أو إنهيار نظام سابق (كالأنظمة العسكرية والدكتاتورية في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وحتى في أوروبا)، أو في مرحلة انتقال ديمقراطي أو سياسي (كحالة جنوب إفريقيا، الأرجنتين، تشيلي)، أو في إطار استمرارية النظام القديم عندما يحل وارث جديد لذلك النظام فيريد تصفية الإرث الثقيل للماضي دون أن يعيد النظر جذرياً في قواعد سير النظام القديم (حالة المغرب). وفي حالات أخرى جاء تأسيس اللجان بدفع من المجتمع الدولي في إطار عملية بناء السلام بعد حرب أهلية (السلفادور- غواتيمالا)⁽³⁾.

وتستهدف لجان الحقيقة والمصالحة غالباً تحقيق ثلاث غايات أولية:

أولاً- حماية الحقائق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الإنتهاكات: لماذا حصلت؟ ما هي حدود مسؤولية الأطراف الفاعلة (رجال السياسة، أجهزة الأمن، الجيش، القضاء، الإعلام...) وكيف حصلت؟ ومن هم الضحايا؟ وما مصيرهم اليوم؟

ثانياً- جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم: بالإستماع لمظلمتهم، والإعتراف بمعاناتهم، والإعتذار لهم وتعويضهم هم وذويهم وإعادة تأهيلهم، كل ذلك تسهيلاً للمصالحة والعفو.

ثالثاً- القيام بإصلاحات سياسية ومؤسسية: لضمان عدم تكرار الإنتهاكات وتأسيس الديمقراطية عبر إصلاح دستوري ومن خلال إصلاح القوانين وإصلاح المنظومة الأمنية والقضائية والإعلامية في الدولة.

ف نجد أن لجان الحقيقة والمصالحة في العالم كثيرة ومتعددة، من أشهرها تلك التي بدأت في منتصف السبعينيات من القرن العشرين في أوغندا وتبعتها أخرى في أوائل الثمانينيات في بوليفيا مروراً بما حدث في جنوب إفريقيا منتصف التسعينيات... حتى صار المشهور من تلك اللجان يقارب الثمانية والعشرين لجنة في مختلف بلدان العالم. ولا يمكننا القول إن كل تجارب لجان الحقيقة والمصالحة ناجحة، فبعضها عرف الفشل ولم يستطع الوصول للحقيقة أو جبر ضرر الضحايا أو تأمين تحول ديمقراطي كما هو الحال في هايتي، سريلانكا، نيجيريا، لجان التحقيق في الاختفاءات بالجزائر... إلخ، وبعضها كان مختلط النتائج ما بين الفشل والنجاح كما هو الحال في المغرب، وبعضها نجح وساهم في تأمين وترسيخ التحول الديمقراطي كما حدث في جنوب إفريقيا، تشيلي، الأرجنتين.

وقد كتب مارك فريمان عن العدالة الإنتقالية بأنها مواجهة الماضي بغرض المصالحة بحيث تتطلب تجهيز وتفصيل عدد من الوسائل بحيث تُعد المحاسبة التاريخية من خلال المصارحة إحدى الخطوات الهامة في عملية المصالحة ولكن كيف يتسنى لنا تحري الدقة حول ماضي في أن نساعد المجتمع على الإنتقال من ماضي مُنقسم إلى مستقبل مشترك.

إن مصطلح المصالحة يدور على الألسنة كثيراً ولكن إتضح مفهومه جلياً من خلال الدراسة التي قام بها مركز (جوهانسبيرج) لدراسة العنف والمصالحة حول أثر لجنة جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة على أحد المجتمعات المحلية حيث أوضح أن أحد سكان المنطقة المعنية كانت لديهم آراء شديدة التباين حول معنى المصالحة ولكن هناك محور مشترك بين الآراء حيث كلها تدور حول إقامة علاقة بين المجموعات والأفراد ولكن تعريف تلك العلاقة اختلف باختلاف الثقافة والخبرات الخاصة لإنتهاكات حقوق الإنسان والموقع في البنية الأساسية والظروف الشخصية،، غير أن هناك إتفاق عام مشترك بين معظم الخبراء على أن المصالحة هي عملية تصالح مجتمعي يهدف لرتق النسيج الإجتماعي داخل البلد المعين بعد حروب وإنتهاكات دامت لعشرات السنين وفي سياق عمل لجان المصالحة يجب أن نميز بين المصالحة الفردية والمصالحة الوطنية (السياسية) ففي حين أن لجان المصالحة قد تشكل آلية مفيدة في الإقتراب من أو تحقيق عملية المصالحة الوطنية بقدر ما تساعد في منع بعض الحقائق من الأستمرار كونها مصدر للنزاع والحدق بين النخب السياسية، لذلك ستبقى المصالحة بين الأفراد أكثر تعقيداً وربما أبعد منالاً من خلال لجان المصالحة، إذ ان العفو ولأم الجراح والمصالحة هي عمليات شخصية عميقة، فالمصالحة تتأثر كثيراً بعوامل غير معروفة الحقائق بشأن مظالم الماضي والإعتراف بها على سبيل المثال الإعتراف بأعمال العنف الذي أرتكب أو إعتراف الدولة بالإضرار الواقعة أو إقرار مرتكبي تلك الجرائم والإنتهاكات أو وجود برنامج لتعويض الضرر أو المصارحة أو الإهتمام بمعالجة أشكال عدم المساواة الهيكلية وتوفير الحاجيات المادية الأساسية للمجتمعات المتضررة و لمحاولة لرفع بعض الغموض عن مفهوم العدالة الانتقالية يجب أن نجيب عن التساؤلات التالية : ما معنى العدالة ؟ ما معنى الإنتقالية ؟... هل توجد عدالة انتقالية؟ وما الفرق بينها وبين العدالة التقليدية المرتبطة

بأحكام القضاء واللجوء الى المحاكم بأنواعها ودرجاتها.(4) وهنا يمكن القول أن فكرة العدالة justice قيمة مطلقة ولا يمكن إنكارها أو حتى تأجيلها تحت أي سبب كان فضلاً عن كونها وسيلة التعويض المستقر عليها إنسانياً. حيث تعرف العدالة : «أنها المساءلة والنزاهة في مجال حماية المجتمع و الدفاع عن الحقوق و المعاقبة على الأخطاء فالعدل يجب ان تراعى حقوق المتهم و مصالح الضحايا في المجتمع ككل» و العدالة الإنتقالية تشترك مع العدالة التقليدية في إحقاق الحق واعدته الى أصحابه و في كشف الحقيقة و في جبر الضرر و تعويض الضحايا، خصوصاً لما له علاقة بالقضايا السياسية و المدنية العامة و هي قد تأخذ واحدة من الصور النمطية التالية و التي ترتبط بمضمون العدالة الانتقالية :-

-العدالة التصحيحية Rectificatory justice : و يقصد بها تصحيح المظالم الناتجة مباشرة عن الصراع و هو المفهوم الأكثر ارتباطاً بالعدالة الانتقالية

- العدالة التوزيعية distributive justice : تهدف لمعالجة الظلم الهيكلية و المنهجية و الثقافية و الذي يؤدي الى عدم المساواة في التوزيع للمزايا المادية و المعنوية و غيابها في كثير من الأحيان يكون سبب الصراع العنيف

- العدالة القانونية legal justice : معالجة المظالم القانونية، مثل التلاعب السياسي للنظام القانوني، و الفساد في السلطة القضائية، و عدم الوصول إلى العدالة ، و هذه الصورة المعتمدة على النصوص القانونية هي الأكثر ارتباطاً بالصورة التقليدية للعدالة(5) **أما الإنتقالية فتعنى الفترات الانتقالية مثل:**

- الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح الى حالة السلم
 - الانتقال من حالة صراع سياسي داخلي رافقه عنف مسلح الى حالة السلم و الاستقرار
 - الانتقال من حكم سياسي تسلطي الى حالة الانفراج السياسي و الانتقال الديمقراطي
 - الانتقال من حكم مغلق ، الى حكم يشهد حالة انفتاح و إقرار بالتعددية
 - التحرر من إحتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي.
- و قد يمر المجتمع بأحد أو بكل هذه المراحل، خاصةً عندما ترتبط

بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية وسعي لجبر الأضرار لضحايا الإنتهاكات الخطيرة وبخاصة ذات الأبعاد الجماعية تسمى مرحلة إنتقالية فالإنتقالية في حد ذاتها تُعبر عن الجهود المبذولة مباشرة بعد لحظة إنتقالية منفصلة (مثل تغيير النظام أو عن طريق تفاوض لانتهاء حرب أهلية أو نظام قمعي) من أجل تحقيق التحول مع الحفاظ على سلام المجتمع و من هنا يتضح أن العدالة الإنتقالية هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي إنتهاكات حقوق الإنسان سواء حدثت هذه التحولات فجأة أو على مدى عقود طويلة.⁽⁶⁾ و من هنا يُعبر مفهوم العدالة الإنتقالية عن مفهومين هما العدالة والإنتقال، بحيث يعني: « تحقيق العدالة أثناء المرحلة الإنتقالية التي تمر بها دولة من الدول من خلال مجموعة من الآليات المتعددة بحيث يمكن إعتبارها إستراتيجيات تحقق برنامج عمل و برنامج تحقيق العدالة الإنتقالية عادة ما يهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف تشمل:

- وقف الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان .
 - التحقيق في الجرائم الماضية؛ تحديد المسؤولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم
 - تعويض الضحايا منع وقوع إنتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم،
 - الترويج للمصالحة الفردية والوطنية.
- و لتحقيق تلك الأهداف تتطبق حزمة من الإستراتيجيات بعضها ذي صبغة قضائية و بعضها ذي صبغة سياسية، وهي :-

الدعاوى الجنائية criminal prosecutions : وهي من منظور العدالة الإنتقالية « تشمل على تحقيقات قضائية مع المسؤولين عن إرتكاب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الإنتهاكات الجسيمة أو المنهجية.

لجان الحقيقة: truth commissions وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلاً.

برامج التعويض أو جبر الضرر: reparations وهذه مبادرات تدعمها الدولة، وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على إنتهاكات الماضي وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل هذه التعويضات المالية والإعتذارات الرسمية.

لإصلاح المؤسسي: institutional reform, وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دوراً في هذه الإنتهاكات (غالباً القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية.. وغيرها)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسؤولين غير الأكفاء والفاستدين، غالباً ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحياناً دستورية.

إحياء الذاكرة الوطنية الجماعية: كألية لإحياء ذكرى الضحايا والتأكيد المستمر على عدم الوقوع في نفس الأخطاء مرة أخرى، وحتى تحتفظ الاحداث برمزيتهها فلا تتحول الثورة الى مجرد احداث⁽⁷⁾.

ملاحظات بخصوص التطبيق :

- من خلال متابعة تطبيقات العدالة الانتقالية (كما سوف نعرض للتجارب التطبيقية) لوحظ انه لا تعمل آليات ومناهج العدالة الإنتقالية بصورة منفصلة عن بعضها البعض إنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها وقد تكون مكملة لبعضها البعض فمثلاً قد يعتبر البعض إن قول الحقيقة دون تعويضات خطوة بلا معنى، كما إن منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة والمكاشفة سيكون بنظر الضحايا محاولة لشراء ذمتهم كما إن تكامل عملية التعويض مع المحاكمات يمكن أن توفر جبراً للأضرار أكثر شمولاً مما توفره كل على إنفراد وقد تحتاج التعويضات من جانب آخر إلي دعمها بواسطة الإصلاحات المؤسسية لإعلان الإلتزام الرسمي بمراجعة الهياكل التي ساندت أو إرتكبت انتهاكات حقوق الإنسانم الأخذ في الحسبان إن النصب التذكارية غالباً ما تهدف إلي التعويض الرمزي والجبر المعنوي للأضرار.

الرؤية التكاملية تستدعي فى التطبيق مجموعة من المفاهيم الأخرى المساعدة مثل :

- Vetting : وهى عمليات فحص موظفي القطاع العام أو المرشحين للعمل العام لتحديد ما إذا كان سلوكهم يفتقر لاحترام حقوق الإنسان و اذا كان فيتم إستصدار مذكرات لأستبعادهم ، مع استبعاد البلاغات الكيدية

العفو Amnesty : وهى الحصانة القانونية التى قد تمنح للبعض من تبعات كل من الجرائم السياسية والقانونية التى حدثت فى العهد السابق بشروط يحددها برنامج المصالحة (مثل فكرة الشاهد الملك فى مصر).⁽⁸⁾

المساءلة Accountability: ويقصد بها هنا تحديد أدوار و مسؤوليات الأفراد المفترض انهم المسئولين عن الافعال الرسمية التى تعد انتهاك لحقوق الإنسان الحصانة (الحماية) Immunity : وهى الإفلات من العقوبة من إنتهاكات حقوق الإنسان نتيجة للفشل او إستحالة تقديم مرتكبى إنتهاكات حقوق الإنسان الى العدالة لأياً من الإعتبارات المتعددة و لتحقيق العدالة يفترض تقديم محاولات لمنع هذا الوضع (و قد وردت تلك الاجراءات فيما عرف بتقرير من المبادئ المتعلقة بحمايه و تعزيز حقوق الإنسان من خلال مكافحة الأفلت من العقاب الذى قدم الى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى 8 فبراير 2005) حيث قد يتعذر أو يستحيل بحكم القانون أو نظراً للأمر الواقع إتخاذ عقوبات جنائية أو ادارية بسبب مكانتهم المجتمعية ، على نحو يؤدى الى إفلاتهم من العقاب لكن تحقيق العدالة يقتضى بالضرورة وجود تصور لعقابهم وتعويض ضحاياهم .

المصالحة Reconciliation وهى «عملية _ ظاهرة _متعددة الأبعاد»، تشمل العديد من العمليات لمعالجة العلاقات المتضاربة و المتصدعة أو الأجراءات التى تساعد فى حل الصراع المدمر و النتائج المترتبة عليه سيادة القانون Rule of Law:و هو كمبدأ يقصد به القدرة على إصدار الأحكام فى مواجهه جميع الأشخاص والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة، بما فى ذلك الدولة نفسها، و الجميع مسؤولين أمام قوانين صادرة علناًتطبق على الجميع بالتساوي، والفصل فى القضايا بشكل مستقل ، وفقاً للمعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان و يتطلب كذلك إتخاذ تدابير لضمان الإلتزام بمبادئ سيادة القانون والمساواة أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، والعدل فى تطبيق القانون، والفصل بين السلطات والمشاركة فى صنع القرار واليقين القانوني، وتجنب التعسف والشفافية الإجرائية والقانونية و بهذا يتضح أن العدالة الإنتقالية ليست مجرد مفهوم قانونى قائم على مجرد عقاب المخطئين بصورة فردية و تعويض الجنى عليهم بل هى قائمة فى الأساس على إرادة سياسية تستهدف تحقيق التحول الديمقراطى من خلال برنامج واضح .

وتندرج سياسة العدالة الإنتقالية بالنسبة للدولة في سياق خاص، هو ما يسميه الخطاب الملكي «بالتغيير داخل الإستمرارية». فأما المصالحة بالمفهوم المغربي فهي تلبية لنداء ديني / سياسي قوي قوامه الحقوقي: صفح / جماعي / جميل، وهو المدخل الأساس الذي يجعل المغرب من هذا المنظور بالذات يتحرر من هذا الماضي المزعج الذي أُنتهكت فيه الحقوق السياسية والمدنية للمغاربة أما المساءلة في سياق هذا الزخم الوجداني العميق لمفهوم «الصفح» فإنها تلبس ثياب مكارم الأخلاق لتتطهر من دنس كل الفظائع القديمة التي أرتكبت باسم الدولة، لكي تنزع بذلة المحاسبة، وتغادر توأ حقل السياسة كحقل للمحاسبة والمساءلة فتوضع بالتالي بعيداً عنطاولة التفاوض الحقوقي، إن لم يكن خارج جدول العمل السياسي وبناء على هذا الزخم الديني القوي الذي يحوم حول قضية المساءلة كما أريد لها أن تطرح في «العهد الجديد» فإن مفهوم الإنصاف بدوره يغادر حقله القضائي بإعتباره سيلزم الإعتبار الحقوقي، ليتربع على كرسي رد الإعتبار المعنوي أو السيكلوجي، لتقترن، عملياً وبشكل ملموس دلالة جبر الضرر بدلالة جبر الخاطر، بالتالي التخفيف من شدة الإحساس بالظلم والنسيان. وصفوة القول، فإن تجارب هيئة الإنصاف والمصالحة شكلت برأي كبريات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، كمنظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتس، والمركز الدولي للعدالة الإنتقالية أقول شكلت سابقة يمكن أن تكون لها أصدائها التي تتردد في شتى بقاع العالم العربي، حيث راقبت جماعات المجتمع المدني وراقب المسئولون الحكوميون فيالجزائر ولبنان والبحرين والعراق وبعض الدول الأخرى التي عرفت سقوط أنظمتها السلطوية مع رياح الربيع العربي كمصر وتونس وليبيا، ما فعله المغرب مراقبة وثيقة وهم ينظرون في الخيارات المتاحة لهم للتصدي للماضي الذي تشوبه المثالب في كل بلد. ومع ذلك فعلى أهمية ما تحققت، فإن هذه الخطوة الأولى فقط في اتجاه معالجة الملف، وأن مصداقية السلطات تبقى رهينة بالخطوات التي ستتخذ لتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.⁽⁹⁾

التطور التاريخي للمفهوم وتطبيقاته:

ظهرت أبرز الممارسات والتطبيقات المختلفة لمفهوم العدالة الإنتقالية الحديث في ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى:

جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج وتمحورت العدالة الإنتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها وتمثلت أهم ميكانزمات عملها في إتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير إنتهاك حقوق الإنسان باسم الإستجابة للأوامر و في هذه المرحلة، شكل مرتكبو إنتهاكات حقوق الإنسان مركز الإهتمام في مساع تحقيق العدالة.

المرحلة الثانية :

ركدت جهود تحقيق العدالة الإنتقالية أثناء الحرب الباردة (بعد الحرب العالمية الثانية) وإستمر ذلك حتى المرحلة الثانية والتي حدثت بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الإنتقالية إرتبط بالهيكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة، والتعويضات، أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الإنتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة في الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا.

المرحلة الثالثة :

تطور المفهوم خلال الفترات الإنتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية جنوب أفريقيا بعد نظام الأبارتهايد وبعض الدول الأفريقية ودول شرق ووسط أوروبا في أعقاب الحرب الباردة وكان هناك توافق دولي على الحاجة لإجراءات العدالة الإنتقالية للتعامل مع إنتهاكات حقوق الإنسان الماضية، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيقاً محكماً لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية وهكذا أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات زخماً وحافزاً جديداً للعدالة الإنتقالية، حيث إنتقل به من كونه مفهوماً رابطاً بين المرحلة الإنتقالية للتحويل الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحى هذا المفهوم يتضمن منظوراً أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الإنتقالية

إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية.⁽¹⁰⁾ ويعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في 1993 بداية لمشهد سياسي جديد شمل المرحلة الثالثة للعدالة الإنتقالية، إذ أدى تكرر النزاعات إلى تكرر حالات تطبيق تطبيق العدالة الانتقالية، كما إرتفعت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الإستثناء وليس القاعدة وفي هذا السياق تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في 1994، ثم في 1998 تم إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من إتفاقيات السلام التي عُقدت بعد ذلك والتي أشارت إلى المحاكمات الدولية بإعتبارها جزءاً من عملية التسوية السلمية و من بعد ذلك إتفاقية أروشا المتعلقة ببوروندي، واتفاقية ليناس ماركوسيس الخاصة بساحل العاج وفي هذه المرحلة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن تتم الإحالة دائماً إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى العودة لاستلهم نموذج محاكمات نورمبرج، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ في 2004 وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.⁽¹¹⁾

أهمية تطبيق العدالة الانتقالية من موضع السياسة و القانون:
هنالك العديد من الأسباب أدت لتزايد أهمية تطبيق العدالة الانتقالية فى أعقاب الصراعات و من ابرز هذه العوامل:

- تغيير طبيعة وسائل الإعلام الاخبارية فى أنحاء العالم.
- نمو حجم و تأثير دوائر حقوق الإنسان و تعاضم دور المؤسسات الغير حكومية.
- وضوح المعايير الدولية بصورة متزايدة فيما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية .
- تغيير طبيعة الحرب فمنذ نهاية القرن العشرين كان أكثر من 90 % من الصراعات العنيفة فى العالم لا تدور بين الدول و لكنها داخل الدولى .
- إستهداف المدنيين كتكتيك فى الصراعات الداخلية و الأهلية مما أدى لزيادة موجات الإنتهاكات بصورة مرتفعة للغاية.⁽¹²⁾
- لذلك نجد أن مفهوم العدالة الإنتقالية ليست مجرد مفهوم قانونى قائم

على مجرد عقاب المخطئين بصورة فردية و تعويض المجنى عليهم بل هي قائمة في الأساس على إرادة سياسية تستهدف تحقيق التحول الديمقراطي من جهة و إصلاح الأخطاء و نتائج الجرائم في الفترات السابقة ، و هذه الإرادة ليست مجرد إرادة الجهاز السياسي و حدة بل هي تعبر أيضاً عن إرادة الجماعات أو الافراد التي تعرضت للانتهاك في فترات ما قبل التحول بالتالي فمفهوم العدالة الإنتقالية ليس مفهوم قانوني متعلق بمحاسبة المجرمين ولكنهم مفهوم سياسي ينتمى لمجال التنمية السياسية ، وقائم على تبادل التأثير و التأثير بين الأنساق المجتمعية ، على نحو يكفل إتزان الحياة السياسية وإستقرارها.⁽¹³⁾

العدالة الانتقالية و التحول للديمقراطية:

يرى البعض أن أهداف العدالة الإنتقالية قد تندمج مع مطالب التحول الديمقراطي في ثلاث عوامل مركزية :

1. تقوية الديمقراطية: فالديمقراطية لا يمكن أن تقوم إلا بوجود توافق بين مختلف الفاعلين السياسيين وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بمصالحة البلد مع ذاته وأبنائه. ذلك أن بناء أي مشروع ديمقراطي يقتضي إشراك الجميع بدون إقصاء أو تمييز وهو الأمر الذي لا يتم إلا من خلال إرساء ثقافة المحاسبة.⁽¹⁴⁾
2. الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي: هناك واجباً أخلاقياً في معرفة إنتهاكات الماضي، فنسيان الضحايا والناجين من الفظائع يعتبر شكلاً من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة إذ من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه - فهو دائماً يطفو على السطح - لذلك من الأفضل إظهاره بطريقة بناءة وشفافة في إطار ما أمسى يطلق عليه اسم «فوران» الذاكرة حيث يغلي الغضب و عدم الرضى تحت سطح الحياة السياسية وبالتالي ينفلتان من وقت لآخر.⁽¹⁵⁾
3. الإرتباط بمعايير الديمقراطية و حقوق الإنسان الدولية: يحضر هذا العامل بشكل قوي في أهداف الدول الآخذة في النمو على إعتبار أن نظام العولمة اليوم لم تعد تصدر فقط الجانب الإقتصادي بل تصدر معها عولمة سياسية يأتي في مقدمة مطالبها إقرار حقوق الانسان كما هو متعارف عليها عالمياً.⁽¹⁶⁾

قيود تطبيق العدالة الانتقالية:

ترتكز العدالة الإنتقالية على تصور مركزي مفاده أن المطالبة بالعدالة الجنائية ليست مسألة مطلقة بقدر ما يجب أن تتم موازنتها بالحاجة إلى السلم والديمقراطية والتنمية العادلة وسيادة القانون و تواجه في هذا الاطار جملة من القيود العملية نستعرضها على النحو التالي:

- وجود نقص في الموارد البشرية والمادية. (17)
- نظام قضائي ضعيف أو فاسد.
- إنتقال ديمقراطي هش أو شكلي
- وجود نقص في الأدلة الجنائية أو وجود عدد كبير من مرتكبي الأفعال أو عدد كبير من الضحايا.

أهم تجارب تطبيق العدالة الانتقالية فى المنطقة العربية و الافريقية:

يلاحظ إن أزمة العدالة والمحاسبة في العالم العربي بصفة عامة تعود بالدرجة الأولى إلى ضعف إستقلال القضاء، وتبعية أجهزة النيابة العامة للسلطات التنفيذية، وتآكل الثقة بالقضاء الوطني بفعل الإنقسامات الداخلية الحادة، وغياب إرادة تسوية ملفات الماضي، وكشف الحقيقة، حيث أن معظم الدول العربية شهدت إنتهاكات منهجية لحقوق الإنسان على مدار عقود ما بعد الإستقلال، وفي إطار سعيها الى التستر على إرتكابات الماضي، ومنح القائمين بها الحصانة القضائية، تتبنى بعض الحكومات ما يعرف بقوانين العفو، وتفرض تدابير صارمة ضد من يسعى الى إنتقاد مثل هذه القوانين، والأغرب أنها تُسوق هذه القوانين إعلامياً باعتبارها مصالحة وطنية لذلك لا يبدو غريباً أن تتزايد تطلعات ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية إلى جهات دولية لانصافهم، كبديل عن عجز وعدم رغبة القضاء الوطني في محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، وإقرار العدالة وحكم القانون فقد شهدت المنطقة مؤخراً أهم سابقتين في هذا الإطار:

- الأولى هي تحويل ملف جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بناء على قرار من مجلس الأمن،
- والسابقة الثانية هي تشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحكمة المتورطين في اغتيال رفيق الحريري، والتي تشكلت في سياق سياسي متأزم في لبنان، وفي أعقاب سلسلة من الاغتيالات التي طالت رموز السياسة والصحافة المنحازين إلى الاستقلال الوطني. (18)

و قد فشل القضاء الوطني في كلا النموذجين في الخوض في المحاسبة، لعدم إستقلالته من ناحية، وعدم قدرته في بيئة منقسمة إثنياً وعرقياً وسياسياً على فتح ملفات من هذا القبيل، وأصبح تحدي العدالة في كلا البلدين جزءاً لا ينفصل عن النضال الديموقراطي في مواجهة أنظمة شمولية، و ضرورة لتحقيق السلام الداخلي الذي يتطلب العدل، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. فضلاً عن تجربة المغرب باعتبارها اهم التجارب العربية على الإطلاق و احد أبرز النماذج العالمية للعدالة الإنتقالية و التي يسترشد بها أحياناً حيث أصبحت وسائل العدالة الدولية هي تطور بشري وإنتاج حضاري مشترك، وليست إنتاجاً غريباً ولا بد من تعزيزها بدلا من تقويضها، لكنها لا يمكن أن تكون بديلة عن الآليات الوطنية للعدالة، والتي تعد العدالة الإنتقالية إحدى تجلياتها مع الأخذ في الإعتبار أن تجربة الحالة الإنتقالية هي نموذج خاص لكل مجتمع لا يجوز التصور بإستنساخه و لكن يمكن الإسترشاد بآلياته حيث تدرج فلسفة العدالة الإنتقالية بالنسبة للدولة في سياق خاص وهو ما يسميه الخطاب الملكي «بالتغيير داخل الإستمرارية». فأما المصالحة بالمفهوم المغربي فهي تلبية لنداء ديني / سياسي قوي قوامه الحقوقي: صفح / جماعي / جميل، وهو المدخل الأساس الذي يجعل المغرب من هذا المنظور بالذات، يتحرر من هذا الماضي المزعج الذي إنتهكت فيه الحقوق السياسية والمدنية للمغاربة. (19)

أما المساءلة في سياق هذا الزخم الوجداني العميق لمفهوم «الصفح» فإنها تلبس ثياب مكارم الأخلاق لتتطهر من دنس كل الفظائع القديمة التي أرتكبت باسم الدولة، لكي تنزع بذلة المحاسبة، وتغادر حقل السياسة لحقل للمحاسبة والمساءلة فتوضع بالتالي بعيداً عنطاولة التفاوض الحقوقي، إن لم يكن خارج جدول العمل السياسي وبناء على هذا الزخم الديني القوي الذي يحوم حول قضية المساءلة كما أريد لها أن تطرح في «العهد الجديد» فإن مفهوم الإنصاف بدوره يغادر حقله القضائي بإعتباره سيلزم الإعتبار الحقوقي، ليتربع على كرسي رد الإعتبار المعنوي أو السيكلوجي، لتقترن، عملياً وبشكل ملموس دلالة جبر الضرر بدلالة جبر الخاطر، بالتالي التخفيف من شدة الإحساس بالظلم والنسيان و صفوة القول، فإن تجارب هيئة الإنصاف والمصالحة شكلت برأي كبريات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش، والمركز الدولي للعدالة الإنتقالية أقول شكلت

سابقة يمكن أن تكون لها أصدائها التي تتردد في شتى بقاع العالم العربي ، حيث راقبت جماعات المجتمع المدني وراقب المسؤولون الحكوميون فيالجزائر ولبنان والبحرين والعراق وبعض الدول الأخرى التي عرفت سقوط أنظمتها السلطوية مع رياح الربيع العربي كمصر وتونس وليبيا، وإن ما فعله المغرب من مراقبة وثيقة وهم ينظرون في الخيارات المتاحة لهم للتصدي للماضي الذي تشوبه المثالب في كل بلد. ومع ذلك فعلى أهمية ما تحققت، فإن هذه الخطوة الأولى فقط في اتجاه معالجة الملف، وأن مصداقية السلطات تبقى رهينة بالخطوات التي ستتخذ لتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.⁽²⁰⁾

العدالة الإنتقالية من حيث المفهوم المعاصر:

العدالة الإنتقالية هو منهج للتعامل مع كل من الإنتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان و العمل على توفير سبل الإنصاف للضحايا وخلق أو تعزيز فرص التحول من للنظم السياسية والصراعات، وغيرها من الظروف التي قد تكون أساس هذه الإنتهاكاتوهكذا فمنهج العدالة الإنتقالية يعمل لهدفين فيما يتعلق بالتعامل مع إرث من الإنتهاك المنهجي أو الواسع النطاقالأول هو كسب حد أدنى من العدالة للضحاياو الثاني هو تعزيز إمكانيات و وضع آليات تحقيق السلام والديمقراطية و المصالحة ولتحقيق هذين الهدفين، فإن تدابير العدالة الإنتقالية كثيراً ما تجمع بين عناصر الملاحقة القضائية ، المصالحة الوطنية ، و العدالة الإجتماعية لذلك نجد أن العدالة الإنتقالية ليست شكلاً خاصاً من أشكال العدالة بل هي ، عملية تهدف لتطويع آليات العدالة و إستحداث بعضها نتيجة لظروف فريدة تمر بها كل المجتمعات التي تمر بمراحل التحول من وقت يُعد فيه إنتهاك حقوق الإنسان هو الوضع الطبيعي للأمر في بعض الحالات ، فإن هذه التحولات تحدث فجأة وتتسبب في عواقب واضحة وعميقة وفي حالات أخرى، قد يستغرق ذلك عقود عديدة. وقد بدأ أول ظهور للعدالة الإنتقالية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وذلك بغرض تحقيق التحولات السياسية التي وقعت في أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية والتي كانت لها مطالبات واضحة من أجل العدالة تقدمت وفي ذلك الوقت، كان الناشطون في مجال حقوق الإنسان و غيرها من الجهات المعنية يتسائلون عن كيفية التصدي بفعالية للإنتهاكات المنهجية للأنظمة السابقة ولكن مع الوضع في الإعتبار تعزيز و ليس عرقلة - التحولات السياسية التي كانت

جارية وبما أن هذه التغييرات كانت تسمى شعبياً « الإنتقال إلى الديمقراطية »، بدأ الناس تسمية هذا الحقل الجديد المتعدد التخصصات « العدالة الانتقالية » أو « العدالة في الفترات الإنتقالية ومن ضمن التدابير التي تم إعتمادها و الإتفاق عليها هي الملاحقات القضائية التي شملت قادة النظام و مبادرات معرفة الحقيقة مثل فتح الأرشيف الوطني لمحفوظات الدولة و إنشاء لجان الحقيقة الرسمية وإنشاء برامج التعويضات للضحايا و التحقيق مع موظفي الدولة وخاصة تبعاً لما قيل فإن العدالة الإنتقالية حملت في جوهرها كيفية التعامل مع الإنتهاكات المنهجية الواسعة النطاق يتطلب منها نهجاً مميزاً يستطيع النظر للماضي و للمستقبل في آن واحد بحيث تهدف تدابير العدالة الإنتقالية ليس فقط لإكرام الضحايا ولكن أيضاً للمساعدة على منع الإعتداء على ضحية مماثلة في المستقبل ومن الأهداف الطويلة الأجل لتدابير العدالة الإنتقالية و تعزيز السلام و الديمقراطية و المصالحة مع التدقيق في أن كل هذه التدابير و التحولات ستساعد على منع الإنتهاك المنهجي أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان مستقبلاً العدالة الإنتقالية اليوم هو مجال متنوع و نابض بالحياة و مع نموه، فقد وجد أرضية مشتركة مع حركات العدالة الإجتماعية، فضلاً عن مجالات حل النزاعات و بناء السلام، و الذاكرة التاريخية، على سبيل المثال لا الحصر.⁽²¹⁾

و عندما تحولت السياقات الإنتقالية من مجتمعات ما بعد الحكم السلطوي في الأرجنتين و تشيلي إلى مجتمعات ما بعد الصراع في البوسنة و الهرسك، و ليبيريا، و جمهورية الكونغو الديمقراطية، أتاح هذا التحول النوعي مجالاً للإبتكار و توسيع حدود المفهوم السابق للعدالة الإنتقالية فالتطهير العرقي و التهجير، و إعادة إدماج المقاتلين السابقين و المصالحة بين المجتمعات، و دور العدالة في بناء السلام أصبحت كل تلك القضايا الجديدة موضع اهتمام ممارسي العدالة الانتقالية للعمل على معالجتها إعادة إدماج المقاتلين السابقين، على سبيل المثال، مسألة مهمة لعدة أسباب. أولاً، في صفوف المقاتلين السابقين قد يكون هناك جناة أو حتى مدبري انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ثانياً و بشكل عام، غالباً ما يتلقى المقاتلين السابقين، المال و التدريب على العمل كحواجز لنزع السلاح، في حين عادة ما يتلقى الضحايا القليل أو لا شيء على الإطلاق من أجل المساعدة في إعادة بناء حياتهم هذه الإختلالات الغير حكيمة، تستحق الشجب أخلاقياً و يمكن أن تعزز الإستياء، مما يجعل المجتمعات المستقبلية أكثر تردداً

فيما يخص إعادة إدماج المقاتلين السابقين ، و قد تهدد أيضاً الاستقرار ما بعد الصراع.⁽²²⁾

و عندما تحولت السياقات الإنتقالية جغرافياً من أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا إلى أفريقيا و آسيا فقد إستغل النشطاء في مجال العدالة الإنتقالية أيضاً تدابير العدالة «التقليدية» المحلية في بعض الأحيان ، والتي يمكن أن تقدم عنصراً مكملاً هاماً للعدالة الإنتقالية في بعض البلدان ، مثل سيراليون و أوغندا، تستخدم المجتمعات المحلية الطقوس التقليدية من أجل تعزيز المصالحة بين الأطراف المتحاربة أو إعادة دمج المقاتلين السابقين وفي مثل هذه الحالات، يكون دور العدالة الإنتقالية هو ضمان إتباع منهج شامل قد يشمل الطقوس، ولكن بدون استبعاد إمكانية العدالة الجنائية في حق الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية عن ارتكاب جرائم خطيرة ، ولا تنفيذ تدابير العدالة الأخرى مثل التعويضات لتوفير المزيد من أشكال التعويض وعلى الصعيد العالمي ، من أستراليا والولايات المتحدة إلى غواتيمالا وجنوب أفريقيا ، قد عدلت حركات العدالة الإجتماعية آليات عملها لتتبنى تدابير العدالة الإنتقالية من أجل الحصول على التعويض عن موروثات الظلم المنهج و غالباً ما تركز هذه الحركات جهودها على الإنتهاكات المتعلقة بالإستثناءات طويلة الأجل الناتجة عن عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية والعرقية ، أو على أساس الجنس ، عوضاً عن الإساءات الجسدية ، مثل القتل والإختفاء القسري والتي كانت هي قلب العديد من جهود العدالة الانتقالية المبكرة و مع توسع المفهوم و تنوعه على مدى السنوات العشرين الماضية ، فقد وضع له أيضاً أساساً هاماً في القانون الدولي و يُعد احد أمثلة الأساس القانوني للعدالة الإنتقالية قرار 1988 الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية فيلاسكيز رودريغيز ضد هندوراس ، التي وجدت فيها محكمة البلدان الأمريكية أن على جميع الدول الأربع الأساسية ، الإلتزام بحد أدنى من الإلتزامات في مجال حقوق الإنسان وهي:

- اتخاذ خطوات معقولة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان .
- إجراء تحقيق جدي في الانتهاكات عند وقوعها .
- فرض عقوبات مناسبة على المسؤولين عن الانتهاكات.
- ضمان الجبر لضحايا الانتهاكات .⁽²³⁾

وقد أكد جوهر القرار ضمناً و أيد في السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان و قرارات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة مثل لجنة حقوق الإنسان كما تم إدراج العدالة الإنتقالية بشكل مباشر في العديد من وثائق الأمم المتحدة الهامة مثل تقارير عام 1997، عام 2004، و 2005 للمقررين الخاصين بالأمم المتحدة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب، وتقرير الأمين العام في 2004 بشأن سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في الصراع، و مجتمعات ما بعد الصراع وكان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام 1988 أيضاً بمثابة خطوة كبيرة فقد كرس النظام الأساسي للمحكمة إلتزامات الدول بشكل حيوي بمكافحة الإفلات من العقاب وإحترام حقوق الضحايا حيث أن المنهج الشمولي للسياقات الإنتقالية ينطوي دائماً على الكثير من العضلات القانونية والأخلاقية والسياسية فالتعامل مع الإنتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان تكون من بين الأكثر حساسية سياسياً وصعبة عملياً فقد تؤثر فيها موازين القوى السياسية في كثير من الأحيان ، ويمكن أن تكون الحكومات غير راغبة لمتابعة مبادرات العدالة الإنتقالية واسعة النطاق ، كما أنها قد تكون غير قادرة على القيام بذلك دون تعريض إستقرارها للخطر في أعقاب الإنتهاكات الجسيمة ويأخذ مجال العدالة الجنائية في كثير من الأحيان مركز الصدارة بسبب الحاجة لمحاسبة المسؤولين عن الإنتهاكات الجسيمة ، و للشكل الدرامي المتأصل في جلسات قاعة المحكمة كان هذا هو الحال في الأرجنتين، حيث كانت تتعلق أبصار الجمهور بمحاكمات قادة المجلس العسكري الحاكم في الثمانينيات في وقت سابق و لكن العدالة الجنائية يمكن أن تواجه مشاكل كنهج مستقل بالسعي لتحقيق العدالة خصوصاً مع حالات إساءة المعاملة الواسعة النطاق ، مثل الإبادة الجماعية ، قد يكون هناك عشرات أو حتى مئات الآلاف من الضحايا والجناة كيف يمكن أن يتم التعامل مع كل هذه القضايا من خلال النظام القضائي بالإضافة إلى ذلك، قد يكون القضاء به ما به من فساد، يحتاج لإصلاح مؤسسي حيث أنه في أغلب الأحيان يكون جهاز الشرطة والمدعين العامين والقضاة إما في حالة ضعف و عدم مهنية أو فساد مؤسسي ، أو قد يكون عددهم لا يسمح بتغطية كل هذه الإنتهاكات و القضايا، للعمل من أجل المصلحة العامة و ضمان حقوق الضحايا في العدالة و بصرف النظر عن مسألة ما إذا كانت التدابير القضائية لديها

القدرة على معالجة الإنتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ، هناك مسألة ما إذا كانت كافية ، في حد ذاتها ، في القيام بذلكفي الواقع ، فإن العدالة الإنتقالية تعمل من خلال قناعة بأن تلك التدابير ليست كافية وحدها والإنتهاكات الماضية غالباً ما تكون من التعقيد بحيث لا يمكن حلها بواسطة التدابير القضائية مثل المحاكمات وحدها فبعد عقدين من الممارسة والخبرة حتى الآن تأكد أنه، لكي تكون تلك العملية فعالة، يجب أن تكون العدالة الإنتقالية شمولية بحيث تتكون من العديد من المبادرات التي تكمل وتعزز بعضها البعض و تشمل هذه المبادرات عدة عناصر مثل :⁽²⁴⁾ أولاً:المحاكمات الجنائية و التحقيقات القضائية مع المسؤولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان.

ثانياً: لجان تقصي الحقائق وهي لجان مخصصة للتحقيق تشكلها و تأذن بتشكيلها الدول للأغراض الأولية من التحقيق ولتلقى البلاغات في الإنتهاكات عن الفترات الرئيسية لتعاطي الماضي القريب وهي غالباً ما تخرج بتوصيات لمعالجة هذه الانتهاكات ومنع تكرارها.

ثالثاً: برامج التعويض هي المبادرات التي ترعاها الدولة والتي تهدف إلى المساهمة في جبر الضرر، و على نطاق واسع ، سواء من الناحية المادية أو المعنوية و الرمزية في اعقاب الفترات الماضية التي كان يعاني منها فئات معينة من الضحايا.

رابعاً: إصلاح النظام الأمني بحيث تتحول الشرطة و القوات المسلحة و القضاء و غيرها من المؤسسات ذات الصلة من مؤسسات قمعية و فاسدة إلى أدوات للخدمة العامة و النزاهة.⁽²⁵⁾

وخامساً : وأخيراً العمل على الحفاظ على الذاكرة العامة للضحايا ورفع الوعي الأخلاقي بشأن إنتهاكات الماضي من خلال الجهود لإحياء ذكراهم عن طريق المتاحف والنصب التذكارية، وغيرها من الوسائل ، من أجل بناء حصنا ضد تكرار تلك الإنتهاكات.

كيف تعمل تدابير العدالة الإنتقالية معا :

عملياً ونظرياً، تدعو مختلف تدابير العدالة الانتقالية لبعضها البعض بشكل متكامل. هذا المنطق يصبح واضحاً عندما ينظر المرء إلى العواقب المحتملة لتنفيذ أي واحدة منهم في عزلة عن الآخرين فبدون أي معرفة للحقيقة، والإصلاح

المؤسسي، أو جهود جبر الضرر، فمعاقبة عدد محدود جداً من الجناة يمكن أن ينظر إليه بإعتباره تقديم كبش فداء أو شكل من أشكال الإنتقام السياسي و قول الحقيقة، بمعزل عن جهود معاقبة المسيئين، والإصلاح المؤسسي، و تعويض الضحايا ، ويمكن أن ينظر إليه بإعتباره لا شيء أكثر من مجرد كلمات رنانة و جهود تخليد الذكرى، أيضاً، من المحتمل أن تبدو ضحلة وغير صادقة عندما لا تستكملها جهود أكثر قوة الجبر دون أي إستناد إلى تدابير العدالة الإنتقالية الأخرى قد ينظر إليه على أنه - محاولة لشراء صمت الضحايا وبالمثل، إصلاح المؤسسات بدون أي محاولة لتلبية حقيقية لتوقعات الضحايا المشروعة من العدالة والحقيقة، وجبر الضرر، لن يكون فعال ليس فقط من وجهة نظر المسألة، لكن من المستبعد أن ننجح في تلبية الشروط الخاصة لهذا الإصلاح داخل تلك المؤسسة لعدم توافر الحافز لذلك من خلال تطبيق باقي التدابير فتتفيد هذه التدابير من خلال هيكل سليم وتسلسل مناسب قد يكون تحدياً معقداً وهناك بعض القواعد العامة التي يجب ذكرها، أولاً، ينبغي تنظيم تدابير العدالة الإنتقالية بطريقة تساعد على تحقيق أقصى قدر من التكامل و تفادي كل إحتتمالات الصراع أو التناقض. ثانياً، ينبغي أن تكون العلاقات المتبادلة بين التدابير واضحة و غيرغامضة أو معقدة ، مما قد يكون له تأثير عكسي من إثارة البلبلة حول الهدف من كل تدبير و مما قد يقلل من المشاركة العامة وبالتالي تثبيط الدعم الشعبي وثالثاً، ينبغي أن يتسم تسلسل التدابير المختلفة للعدالة الإنتقالية بالمساعدة على الحفاظ على وتعزيز العناصر المكونة للإنتقال الديمقراطي نفسه والحفاظ على السلام ، فبدون ذلك فتأثير تلك التدابير قد يقل أو ينعهد من حيث النطاق والجودة.⁽²⁶⁾

مراحل وطرق عمل لجان المصالحة :

تقصي الحقيقة : يجب أن تقوم هيئة الإنصاف والمصالحة بنشر تقريرها النهائي فوراً وعلى أوسع نطاق جماهيري باللغات الرئيسية للبلد.
العدالة والمسألة : حيثما يثبت ارتكاب جرائم خطيرة ويتم تحديد مرتكبيها من الأفراد، يكون لزاماً على الحكومة إتخاذ الخطوات اللازمة لإحالة هؤلاء إلى العدالة.

التحري: يجب أن تنظر الهيئة في إمكان التوصية بإتخاذ الإجراءات المنصفة والفعالة للتحري عن الأشخاص في الدولة المعينة بهدف عزل مرتكبي

دعم القدرة الفنية على الإصلاح ودعم الإرادة السياسية للإصلاح وبناء القضاء الوطني فقد أسهمت الأمم المتحدة في دعم الكثير من الدوائر المحلية المعنية بالإصلاح وبناء المؤسسات الوطنية لقطاع العدالة من خلال تسهيل تسهيل إجراء مشاورات وطنية بشأن إصلاح العدالة والعدالة الإنتقالية ومحاولة سد الفراغ في مجال سيادة القانون البادي في مجتمعات ما بعد الصراع خاصة أن العدالة والسلام والتنموية ليست أهدافاً نستبعد كل منها الآخر إنما هي حتميات تعزز كل منها الأخرى ، وحتى نستطيع تحقيق هذه الأهداف الثلاثة لا بد من وضع خطط إستراتيجية وتكاملاً حريصاً بينهما وترتيباً حكيماً لها من خلال إتباع نهجاً مسامحاً تجاه قضايا العدالة من خلال الإهتمام بمؤسساتها المترابطة مع مراعاة ضرورة تكامل آليات العدالة الإنتقالية بهدف تعزيز القدرة الوطنية للعدالة الإنتقالية بدلاً عن البدائل الدولية.⁽³⁰⁾

فهناك الكثير من الحالات التي أنشأت فيها محاكم دولية أو مختلطة للنظر في الجرائم السابقة المرتكبة في مجتمعات مزقتها الحرب وقد ساعدت هذه المحاكم على إنصاف الضحايا وإعطاء الأمل ومكافحة إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وإثراء فقه القانون الجنائي الدولي لذلك كان لتجارب لجان تقصي الحقائق دور كبير في عمليات المصالحة الوطنية وأصبحت ذات قيمة من خلال سعيها لتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية بين الشعوب ، حيث أنها تتبع نهجاً يركز على الضحية ويساعد على وضع سجل تاريخي للجرائم وكيفية معالجتها وإتخاذ إجراءات علاجية ناجعة قد تسهم في بناء المجتمعات والشعوب، حيث أسهمت عمليات فحص السجلات المتعلقة بالجرائم في كشف التجاوزات مما قاد إلى تقوية دور لجان المصالحة كأداة فاعلة في عملية العدالة الإنتقالية وأصبحت عوامل رئيسية في إستعادة ثقة الجمهور في مؤسسات الحكم الوطنية.

وفي 24 من شهر سبتمبر 2003 عقد مجلس الأمن الدولي إجتماعاً على المستوى الوزاري لمناقشة دور الأمم المتحدة في إقامة العدالة وسيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراع وتمت الدعوة لكل الدول الأعضاء للمساهمة في هذه العملية من خلال الخبرات وتجارب الماضي داخل منظومة الأمم المتحدة وتسخير هذه التجارب من خلال إستخلاص الدروس والإستفادة منها في دعم المجتمعات المحلية وأسس العدالة بالداخل حيث وجدت هذه الخطوة ترحيباً كبيراً من كافة الدولة الأعضاء بإعتبار انها خطوة جادة لتحقيق المصالحة

الوطنية في مجتمعات ما بعد الصراع تحقيقاً لمبدأ العدالة الإنتقالية الذي يعنيا لإستجابة للإتهامات المنهجية الواسعة النطاق لحقوق الإنسان بغرض تحقيق الإعتراف الواجب لما واجهه الضحايا من إنتهاكات ، وتعزيز إمكانية تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية فليس للعدالة الإنتقالية شكل خاص من أشكال العدالة بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من مراحل التحولات في أعقاب حقبة من تفشي إنتهاكات حقوق الإنسان وقد برز هذا النهج في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات وقد جاء في الغالب الأعم إستجابة للتغيرات السياسية في أمريكا اللاتينية ودول شرق أوروبا بعد إرتفاع الأصوات التي ظلت تنادي وتطالب بالعدالة في هذه الدول ، وقد سعى دُعاة حقوق الإنسان وبعض المنظمات ذات الصلة للتصدي لتلك الإنتهاكات المنهجية التي إرتكبتها الأنظمة خلا تلك الحقب التاريخية الماضية ، فالعدالة الإنتقالية تركز على شمولية في التعامل مع إرث الإنتهاكات من خلال إستحضار مفهومي التوازن والإندماج فهي تسعى لتحقيق العدالة بأثر رجعي (بأي شكل من الأشكال السلمية) ومن ثم تركز على المحافظة على السلام على حساب حق الضحايا وكذلك تتبنى العادلة الإنتقالية منهجاً يرتكز بالأساس على الضحايا من خلال التعامل مع ماضي عنيف من حيث المسار والنتائج ، لذلك يمكن قياس درجة مشروعية العدالة الإنتقالية بمدى قبول الضحايا بطبيعة الأحكام او الإعترض عليها.⁽³¹⁾

مرتكزات العدالة الإنتقالية :

الملاحقة القضائية .

البحث عن الحقيقة .

التعويض وجبر الضرر.

الإصلاح المؤسسي.

إحياء الذكرى.

أهداف العدالة الإنتقالية :

إنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة واستعادة الثقة في تلك المؤسسات.

جعل الوصول إلى العدالة ممكناً للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع في أعقاب

الإنتهاكات.

ضمان أن النساء والمجموعات المهمشة تلعب دوراً فعالاً في السعي لتحقيق مجتمع عادل.

تسهيل عمليات السلام وتعزيز حل دائم للصراعات.

إقامة أساس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والتهميش.⁽³²⁾

دفع قضية المصالحة

إمكانية تطبيق العدالة الإنتقالية في السودان :

عرف السودان كثير من الإشكاليات السياسية والحروب التي أعتبرت من أطول حروب القارة الأفريقية وهي حرب جنوب السودان والتي راح ضحيتها أكثر من 2 مليون شخص كما أشارت لها كثير من الدراسات والتقارير في خضم الحرب التي كانت دائرة في فترة مابعد الإستقلال وتمرد بعض الفرق الجنوبية وقتها ، حيث عُرفت الحرب الأهلية السودانية الأولى بإسم أنانيا أي سُم الأفعو تمرد الأنانيا كان دائراً بين أعوام 1955 إلى 1972 بين الجزء الشمالي من السودان والجنوبي منه والتي طالبت بمزيد من الحكم الذاتي الإقليمي ويعتقد بأن ضحايا الحرب خلال حرب الجنوب تجاوز الـ 2 مليون شخص ويمكن تقسيم هذه الحرب إلى ثلاث مراحل: الأولى هي حرب العصابات ثم الأنانيا وحركة تحرير جنوب السودانومع ذلك، فإن الإتفاق الذي أنهى القتال في (أديس أبابا) (1972 فشل تماماً في وقف التوتر الذي تسبب في نشوب الحرب الأهلية، مما أدى إلى إطلاق شرارة الصراع بين الشمال والجنوب خلال الحرب الأهلية الثانية والتي عُرفت بالأنانيا 2 في الفترة من (1983-2005) ، ومن ثم إمتدت الحرب إلى إقليم دارفور حيث بدأ النزاع المسلح في إقليم دارفور منذ عام 2003 عندما ثارت الحركات المسلحة ضد نظام الرئيس المخلوع عمر البشير بسبب للتهميش وكان قرار حكومة الرئيس المخلوع البشير عام 1994 بتقسيم دارفور إلى ولايات بدلاً من إقليم واحد من أسباب اندلاع التمرد المسلح وكانت الحرب في دارفور حرب ضروس قتل من خلالها حوالي 300 ألف مواطن وشردت ملايين الناس مما قاد المحكمة الجنائية بإصدار قرار أو مذكرة إعتقال في العام 2009 وهي مذكرة اعتقال للبشير بتهمة إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور» ، ثم أضافت إتهامه بـ «الإبادة الجماعية» عام 2010، ورفض البشير الإعتراف بالمحكمة وقال إنها «أداة إستعمارية» موجهة إلى بلاده والأفارقة عموماً وفي ذات

العام نشرت الأمم المتحدة تقريراً قدرت فيه عدد القتلى منذ إندلاع الحرب بنحو ثلاثمئة ألف قتيل مع نزوح 2.5 مليون شخص من قراهم، بالإضافة إلى حرب جنوب كردفان والنيل الأزرق التي راح ضحيتها عشرات القتلى وشردت مئات النازحين من أراضيهم لذلك تأتي هذه المقدمة كإضاءة لتاريخ السودان السياسي والحرب الأهلية التي راح ضحيتها العديد من القتلى وشردت الكثير من الأسر الأمر الذي يستحق تحقيق عدالة إنتقالية يُسهم فيها المجتمع من خلال الرأي ومن ثم القرار بهدف تحقيق السمات والأهداف الرئيسية لمبدأ العدالة.⁽³³⁾

فقد شهد السودان منذ بدايات العام 2018 العديد من التحولات السياسية و الإجتماعية و الأمنية و في سياق تلك التحولات،شهدت العلاقة بين المواطنين و السلطات الحاكمة، تدهوراً كبيراً حيث تواصل الغضب الشعبي، و تزايدت مظاهر عدم التوافق، الى أن تفاقمت الأوضاع بعد أن أعلنت قوى سياسية و نقابية و منظمات مجتمع مدني تنظيم عصيان مدني و إضراب سياسي منخلال مقاومة سلمية، أدت الى إسقاط النظام السياسي القمعي في الحادي عشر من أبريل 2019 ، فقد كانت ابرز الشعارات التي تنادى بها الثوار، و طالبوا بتحقيقها، كان شعار (حرية - سلام - و عدالة) و في مضمار العدالة سادت مناقشات عديدة حول محاكمة الدكتاتورية و الفسادو الإرهاب و إنتهاكات حقوق الإنسان و غير ذلك و إستجابة لذلكوجد الحديث عن العدالة الإنتقالية مساحة مقدره و مناقشات كبيرة، بما في ذلك تشريح التجارب الأفريقية و العربية المشابهة للحالة السودانية فمن خلال هذه الورقة نُحاول أن نُقدم رؤية لإمكانية تطبيق العدالة الإنتقالية على الحالة السودانية، بتسليط الضوء علىالموضوعات السودانية و الظروف السياسيةو المؤسسيةمع محاولة الإستهداء بالتجارب المشابهةمن الواضح بحسب الوثائق الدولية المعتبرة بما فيها وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالحق في الحصول على العدالةوالتي شجعتعلى إجراء اصلاحات تشريعية ومؤسسية في الدول التي تعيش حالة الإقتال السياسي من الديكتاتورية الى الديمقراطيةكما وضعت مبادئ مهمة للعدالة ودورها في بناء السلام و من بين ذلك ايضاً شجعت على تعزيز دور الوسائل و الآليات و المناهجالمحلية في إقامة العدالة بحيث يصح القولأن العدالة الإنتقالية قد تتأسست على عدالة رسمية و غير رسمية، أو قضائية و غيرقضائيةبالتالي

يمكن وضع بعض المبادئ الأساسية لتطبيق العدالة الإنتقالية في السودان بحيث تُصبح نواة للتصالح المجتمعي والبناء المؤسسي داخل الدولة من خلال تحقيق النقاط التالية.⁽³⁴⁾

1 - الحق في الحصول على العدالة :

من الطبيعي أن تنهض الشعوب ضد الظلم و العنف و الفساد وأن تقوم الثورات على الدكتاتورية و إنتهاكات حقوق الانسان وبالتالي كان من المتصور أن يتواصل الفعل الشعبي والمؤسسي بغرض إنهاء عصر الدكتاتورية في السودان بعد أن تمكنت منمصادرة حرياتهم، و مواردهم و من الثابت أن كل الشعوب المُتضررة حينما بدأت في تلمس طريقها نحو الكرامة الإنسانية و الديمقراطية، تضع لذاتها نظاماً للعدالة لمعالجة الإنتهاكات التي إرتكبتها الدكتاتورية تجاوزاً للقانون و إنحرافاً بالسلطة العامة وفساداً في توظيف مقدرات الدولة لتمكين النظام الدكتاتوريو مؤسساته و شخوصه الطبيعية و تستهدف الدولفي حالة الإنتقال من تلك العدالة تعزيز السلام الإجتماعي، بالإقتصاص من المجرمين الذين إنتهكوا قوانين البلاد و القيمالإنسانية و الأعراف المرعية، و من خلال إتباع نهج العدالة على الإنتهاكات التي إرتكبتها الدكتاتورية، بحيثُ يشعر المواطنون بأنفي ذلك إقرار بالحق في العدالة و إقرار بوقوع إنتهاكات جسيمة، و بالتالي فيه إدانة للجرائم التي أرتكبت و فيه أيضاً رد إعتبارللضحايا و المظلومين من خلال جبر الضرر و تكمن أهمية العدالة ضد إنتهاكات حقوق الإنسان في إنها حق قبل كل شئ وله أثره الإجتماعي بناء السلام و التعايش الإجتماعيو يجب على العدالة في سياق الإنتقال السياسي من الدكتاتورية الى الديمقراطية، أن تستوعب الظروف السياسية و الأمنية وتستجيب لأهداف بناء السلام و العدالة، كمتلازمتين يستفيد كل واحد منهما من الآخر، فتكون العدالة ضرورة لا غني عنها لبناءالسلام، و بغياب السلام يتعثر تطبيق العدالة وفي الحالة السودانية وبموجب تقارير رسمية حكومية و دولية، ظلت هناك إنتهاكات جسيمة ترتكب بصورة مستمرة علصعيد جبهة حقوق الانسان و من بين تلك الإنتهاكات ما ظلت ترصده بصورة دورية تقارير مكتب المفوض السامي لحقوقالإنسان التابع للأمم المتحدة بخصوص أوضاع حقوق الإنسان في السودان في كل عامو كذلك ما ظلت تنشره أحياناً المؤسساتالحكومية بصيغ و طرق متباينة و بالتالي صارت إنتهاكات متفق على حدوثهاو هناك

ملفات الفساد التي لا تحصى ولا تعد والتي صرحت بها مؤسسات الحكومة وقتها في مرات عديدة، و تناولتها وسائلاعلام المحلية بكثافة ونشرتها تقارير دولية عديدة و بالتالي صارت قضايا الفساد من الموضوعات المعلومة بالضرورة لدالمؤسسات العامة و الغير حكومية، ونظراً لظاهرة الفساد التي إستشرت لمؤسسات الدولة خلال ظاهرة الفساد المُقنن في نهب ثروات البلاد وحق التملك غير المشروع في الأراضي الزراعية والسكنية ومراجعة أموال البترول والذهب عبر لجان ومحاكم قضائية مُتخصصة ومن ثم تطبيق العدالة ومحاسبة المجرمين وفق تلكالأحكام والقوانين التي يشهد لها بالنزاهة والصدق.⁽³⁵⁾

2 - العدالة و التحول الديمقراطي:

أعتقد أن الفساد يشكل إحدى العقبات الرئيسة أمام تحقيق السلام، والعدالة، والتنمية المستدامة،والديمقراطية، و حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك السودان في فترة ما بعد الدكتاتورية لذلك نجد أن تحقيق متطلبات النمو و الإستقرار و الرفاهية، يكمن في إتباع نهج متكامل للتنمية، نهج يستهدف النمو النوعي، بما في ذلك البيئية، والتعليم، والصحة والحوكمةالحكم الرشيد وبناء مؤسسات الدولة ، وتُعتبر هذهاالعواملمُشتركةبمثابة خارطة الطريق الذي من خلاله تمر كلتلك العناصر لتحقيق التنمية الشاملةمن خلال ترسيخ الثقة بين الدولة والشعب، والنزاهة،والشفافية، وسيادة القانون، والضوابط والتوازنات، والتنسيق ما بين الوكالات وزيادة مستوى مشاركة أصحاب المصلحةالرئيسيين بهدف بناء ديمقراطية راسخة تُعبر عن روح الثورة بعيداً عن التشفي وروح الإنتقال بإعتبار أن العدالة حق للجميع.

3-المشروع الوطني الجامع :

من خلال قراءة الأحداث نجد أن الساحة السياسية بعد ثورة ديسمبرشهدت زخم سياسي كبير وتحالفات سياسية قائمة على تحقيق قيم ومبادي حزبية وشخصية دونما النظر إلى المصلحة العليا للبلاد الأمر الذي أسهم في شق الصف الوطني ووحدة الصف التي توحدت خلال مرحلة الثورة ولعل ذلك يعود للأطماع السياسية الحزبية ومحاولة فرض الأيدولوجيا من قبل بعض الأحزاب وبالتالي زاد من هشاشة التحالف مما أدى بدوره إلى الإنقسام والتشظي داخل الكُتُل المُكونة للحاضنة السياسية التي عُرفت ب(الحرية والتغير) فإزدادت هُوة الخلاف والإنقسام بين كافة مكونات الثورة

والقوى الثورية ولتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة لأبد من قيام مشروع وطني جامع تلتف حوله كل القوى السياسية دون شروط مسبقة وتُصبح مبادئ العدالة أحد أهم ركائزه بحيث تُصبح عدالة ناجزة تكسب رضاء الجميع.

4 - إصلاح وبناء الأجهزة العدالية

أعتقد أن القضاء القضاء السوداني عبر تاريخه عُرف بحياديته وقدرته على تقديم المشورة القانونية والعدلية حسب ما نصت عليه القوانين والدساتير بإعتباره هيئة مستقلة غير قابلة للتدخل ولعل أن فلسفة الفصل بين السلطات هي أحد ركائز الدولة الديمقراطية الحديثة بحيث يتمتع القضاء باستقلال تام عن السلطة التنفيذية والتشريعية ولكن في ظل الأنظمة الدكتاتورية فقد القضاء تلك الإستقلالية وأصبح متأثراً بتدخل سافر من قبل قادة العمل التنفيذي والحزبي بشكل واضح وخارق مما أفقد القضاء مهنيته وحياديته تجاه الكثير من القضايا الأمر الذي أفقده الثقة التي كان يتمتع بها منذ إستقلال السودان بالتالي وفي ظل فترة ما بعد الثورة يتوجب أن تُصبح السلط القضائية سلطة مُستقلة مُحايدة غير واقعة تحت تأثير أي جهة ما أو حزب سياسي معين، وبذلك تُصبح من أبرز تحديات تحقيق العدالة الإنتقالية بالبلاد متماشية مع مسار التحول الديمقراطي في السودان من أجل بناء الثقة في نفوس الضحايا خاصةً أن مفهوم العدالة الإنتقالية يستهدف نقل مجتمع الصراع من حالة الحرب إلى حالة السلام والإستقرار، ومن الإستبداد إلى الديمقراطية، وحكم القانون وكذلك تحقيق العدالة للضحايا، ثم إسترداد حقوقهم بمحاسبة الجناة عبر وسائل مختلفة منها قضائية وغير قضائية، من خلال أربعة أركان هي الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، بحيث تسير وفق الترتيب العملي للعدالة الإنتقالية بشكل مترابط.

5 - إكمال التحقيقات المتعلقة بالشهداء وكفالة أسر الشهداء.

ولعل من أكبر التحديات التي ظلت تواجهها الحكومة السودانية في فترة ما بعد الثورة هي قضية الشهداء وعلى رأسها شهداء فض الإعتصام (القيادة العامة) التي شهدناها خلال فترة ما بعد الثورة فالإغتيالات التي تمت في عهد الحكومات الديكتاتورية كثيرة ولا يمكن حصرها في حادثة فض الإعتصام

لوحدها فهناك إغتيالات وموت جماعي تم في دارفور وكردفان والنيل الأزرق وغيرها من وسائل التنكيل والتعذيب التي إنتهجتها الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت السودان وعلى رأسها نظام الإسلاميين الذي حكم السودان لأكثر من ثلاثين عاماً وكل هذه الجرائم رصدتها المنظمات الإقليمية والدولية عبر تقارير دورية ، بالتالي فإن مبدأ العدالة الإنتقالية يستند على المحاسبة والمصالحة وجبر الضرر ومن ثم العفو كمبادئ أساسية للعدالة الإنتقالية وهي قيم ومبادئ مجتمعية يتم التوافق عليها أكثر من أنها ذات أحكام وصيغ قانونية يُنفذها القضاء فبعد التوافق والتصالح المجتمعي لابد من جبر الضرر وكفالة أسر الشهداء بإعتبارهم ضحوا بأنفسهم من أجل الديمقراطية والعدالة والكرامة الإنسانية وتعويضاً لأسرهم التي فقدهم أثناء هذه الثورات.

6 - محاولة ضبط الخطاب السياسي وقبول الآخر:

شهدنا من خلال قرائتنا لفترة ما بعد الثورة صراع عنيف بين المكونات السياسية والقوى الثورة فيما بينا وتخللتها ظواهر سيئة متمثلة في مسألة التخوين ، حيث كل من يُخالفك الرأي فهو ضدك أو (كوز، إسلامي) وتعتبر من أكثر الإشكاليات التي هزمت الثورة حيث أصبح الكل يُريد أن ينتصر من خلال نقده للآخر بما ليس فيه دون تقديم مُبررات أو رؤية متكاملة لعملية الإنتقال والبناء ومن ثم تأثر الخطاب السياسي لقوى الثورة بموجب هذا الخلاف والنقد غير البناء الذي ساد العملية السياسية علماً بأن الخطاب السياسي يمثل الإتجاه الصحيح والسليم للثورة وبداية لترسيخ الديمقراطية بالتالي لابد من ضبط الخطاب السياسي والإعلامي للدولة بحيث يُعبر عن روح الثورة تجاه الوطن ويُعطي إشارة بأننا نسير في الإتجاه الصحيح.

7 - وضع الترتيبات اللازمة لفترة ما بعد الإنتقالية :

نصت الوثيقة الدستورية على ترتيبات المرحلة الإنتقالية الطويلة التي تمتد تسعة وثلاثين شهراً، يتشارك خلالها المدنيون والعسكريون إدارة شؤون البلاد عبر ما سُمى بالمجلس السيادة يواقع خمسة أعضاء لكل فريق، إضافةً إلى شخصية وطنية، يتم التوافق عليها كما تم الإتفاق على أن تترأس شخصية عسكرية المجلس في الفترة الأولى ومدتها واحد وعشرون شهراً في حين يتولى المدنيون رئاسة الثمانية عشر شهراً المتبقية وتم تحديد صلاحيات المجلس السيادي في المهمات التشريعية مع صلاحيات أخرى مرتبطة بالقضايا السياسية

والأمنية وملفات السلام مع الحركات المسلحة التي تقاتل الحكومة المركزية في عدد من مناطق السودان ونصّت الوثيقة الدستورية أيضاً على تشكيل مجلس للوزراء، وإقترحت قوى الحرية والتغيير رئيسته وسمّي عبد الله حمدوك للمنصب، على أن يعيّن هو حكومة لا يتجاوز عدد أعضائها العشرين وزيراً يعتمدهم مجلس السيادة وتشمل مهمات مجلس الوزراء كل الصلاحيات التنفيذية، مع صلاحيات مشتركة مع مجلس السيادة، بما فيها صلاحيات التشريع ونصّت الوثيقة أيضاً على تشكيل مجلس تشريعي تُحظى قوى إعلان الحرية والتغيير بنسبة 67 في المئة من أعضائه، في حين تحوز القوى الأخرى النسبة المتبقية، على أن يتشكل المجلس في فترة لا تتجاوز التسعين يوماً من تاريخ إنشاء مجلس السيادة وتنص الوثيقة أيضاً على إنشاء لجنة تحقيق في مجزرة 3 / يونيو 2019 وغيرها من الأحداث وحددت الوثيقة مهمات المرحلة الإنتقالية، وأبرزها «وضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع جميع الحركات المسلحة، وتحقيق سلام عادل وشامل يوقف الحرب نهائياً بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها وناشدة الوثيقة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الإقتصادي والمالي والإنساني لمساعدة السلطات الإنتقالية في تنفيذ الإتفاق، ورفع إسم السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب وإلغاء العقوبات الإقتصادية المفروضة بحقه وإعفائه من الديون. فتم توقيع إتفاقية السلام وتمت المصادقة عليها من قبل الحكومة والحركات المسلحة وهناك الكثير من بنود الإتفاق قد تم تطبيقها حسب ما جاء في الإتفاق وهناك ما ينتظر تطبيقه هناك أيضاً بعض الحركات يجري التفاوض معها من أجل الوصول إلى سلام شامل يتحقق من خلال الأمن والإستقرار وكذلك هناك العديد من المفوضيات التي أنشأت بعد توقيع السلام مع الحركات المسلحة منها (مفوضية السلام، ومفوضية العدالة الإنتقالية وغيرها من المفوضيات الأخرى التي يجري العمل والإتفاق حولها بجانب العديد من إستحقاقات السلام التي نص عليها إتفاق سلام جوبا فبالرغم من توقيع الإتفاق إلا أن هناك بعض التحديات واجهته برفض بعض القوى السياسية لهذه الإتفاق ومن ثم بعض العوامل الخارجية الأخرى ولكن من أكبر التحديات التي تواجه الفترة الإنتقالية هي مسألة الإجماع الوطني العريض وبناء مؤسسات الدولة والتحضير لمؤتمر وطني جامع

يُهدد لدستور وطني مُتفق عليه في فترة ما بعد الإنتقالية ترسيخاً لمبادئ الديمقراطية وتحقيق العدالة كلامح رئيسية لبناء الدولة الحديثة خاصة وأن هناك إنتشار متزايد لعمليات الإنتقال السياسي في أعقاب الصراعات الداخلية قد شهد إهتماماً متزايداً، خاصة فيما يتعلق بالعدالة الإنتقالية وبناء الدستور كمجالات للدراسة والتدخل ومنجهة أخرى، حيث لم يتم إيلاء قدر كبير من الإهتمام لمسألة فهم كيفية مساهمة التفاعل بين هذين المجالين في تحقيق أهدافهما المشتركة بشكل أفضل فمن المسلم به أن العمليتين يمكن أن تحدثا معاً، بل وهما متواجدتان معاً بالفعل ولكن مازال تثمة حاجة لدى الممارسين في كلا المجالين لمزيد من فهم هذا التعايش والعوامل المؤثرة فيهي مثل هذا التقرير الخطوة الأولى نحو فهم أفضل لكيفية تحقيق أقصى قدر من التوافق بين العدالة الإنتقالية وبناء الدستور، ويسلط الضوء على التفاعلات والتداخل بين هاتين العمليتين كما يرمي إلى تشجيع صناع القرار والخبراء في هذا المجال على البحث في الخيارات المتاحة لزيادة المزايا النسبية للعدالة الإنتقالية وبناء الدستور تبعاً، سعياً لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق السلام والتنمية المستدامين وتوضح هذه الورقة الإمكانيات المحتملة للجمع بين العدالة الإنتقالية وبناء الدستور لمنع نشوب الصراعات والتأثير العميق في مساراتها وتعزيز السلام المستدام، وبشكل مُفصل التحديات اللازمة لعملية الجمع بين العمليتين ومن دون إقتراح نماذجاً وإجابات محددة، ونركز من خلال هذه الورقة على أهمية إعتبار العدالة الإنتقالية وبناء الدستور عمليتين متكاملتين وليس متنافستين، ويوسع نطاق فهمنا لما يمكن فعله لتحسين كعملية على حدة، فضلاً عن السبل التي يمكن من خلالها كسر أطواق العُزلة والنظر في دقة التفاعلات بين عمليتي العدالة الإنتقالية وبناء الدستور، والتي يمكن أن تساعد في معالجة التحديات الرئيسية التي تطرحها عمليات الإنتقال.⁽³⁶⁾

الخاتمة :

في نهاية المطاف، ليس هناك صيغة واحدة للتعامل مع الماضي الذي شابته إنتهاكات واسعة النطاق ومنهجية كل مجتمع ينبغي أن تكون له الحرية في إختيار طريقته الخاصة وحتى الآن، الممارسة علمتنا أن خيارات المجتمع تكون فعالة عندما تستند إلى دراسة جادة للخبرات الوطنية والدولية فمثل هذه الدراسات تقلل من إحتمال تكرار أخطاء يمكن تجنبها، والتي نادراً ما يمكن أن تتحملها المجتمعات الإنتقالية ضمان التشاور النشط والمشاركة من قبل مجموعات الضحايا والجمهور هو عامل آخر حاسم وبدون هذا التشاور والمشاركة، يتقلص إلى حد كبير إحتمال تصميم وتشغيل سياسات العدالة الإنتقالية ذات المصدقية والفعالية وتدابير العدالة الإنتقالية التي تهمل من عانوا من إنتهاكات مختلفة ومعقدة من النساء فضلاً عن الأنماط الجندرية من سوء المعاملة التي ربما تكون قد حرمت كل من النساء والرجال من الوصول إلى العدالة، ستضيع كل الفرص الرئيسية لمعالجة موروثات النوع الإجتماعي من التسلط والصراع. ومن المهم أيضاً ضمان التبادل الفكري والعملية المستمر بين المتخصصين في مجال العدالة الإنتقالية وأولئك الذين يعملون في مجالات أخرى وثيقة الصلة مثل تسوية النزاعات، وتحقيق الديمقراطية والتنمية وبناء السلام، ومكافحة الفساد وهذه العملية هي ضرورية لخلق السياسات الشاملة والواقعية على حد سواء . وأخيراً لأن العدالة الإنتقالية هو مجال جديد نسبياً، هناك حاجة إلى التقييم المستمر لتدابير العدالة الإنتقالية فمن خلال التقييم، سنتمكن من وضع السياسات المستقبلية و الوقوف على أفضل فرصة ممكنة لتحقيق الأهداف الآتية التي توفر سبل الإنصاف للضحايا، فضلاً عن أهداف المدى الطويل من السلام والتحول الديمقراطي، والمصالحة.

النتائج:

خلصت الدراسة لعدد من النتائج وهي:

كل التجارب التي ذُكرت أثبتت أن تجربة العدالة الإنتقالية هي التجربة الوحيدة التي يمكن أن تسهم في تحقيق السلام والأمن المجتمعي بوصف المجتمع هو شريك في كل أركانها بالتعاون مع الدولة .
قضية العدالة الإنتقالية تستهدف نسيان الماضي والنظر إلى الحاضر

والمستقبل بالتالي هي تسعى لتأسيس نظام ديمقراطي قائم على شرعية الرضاء والتوافق المجتمعي.

كل آليات ووسائل تطبيق العدالة تستهدف ملاحقة ومحاسبة المجرمين لمجتمعات الصراع وما بعد الصراع ومن ثم البحث عن التصالح المجتمعي كخطوة ثانية يرتضيها الجميع.

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة إجراء عدالة إنقالية بشكل عاجل بحيث تشارك فيها كل قوى المجتمع السياسية والمدنية والإدارات الأهلية بغرض اوضع حل لمشكلة السودان الحالية .

على أن تكون العدالة قائمة على أسس علمية مبنية على الإستفادة من تجارب شالدول السابقة في هذا الصدد.

تكوين لجنة مستقلة للقيام بهذه الدور ويجب أن تكون محايدة ويهمها امر الوطن.

تعزيز الثقة في هذه اللجنة وإعطائها صلاحيات واسعة بحيث تتمكنها من الوصول إلى كافة مكونات الشعب السوداني.

توفير إمكانيات ومعينات مادية لهذه اللجنة حتي تستطيع أن تكون مستقلة في قراراتها.

المصادر والمراجع:

- (1) تقارير الأمم المتحدة عن سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع.
- (2) دراسة مترجمة لمحمد فتاح - المفوضية الشعبية للعدالة الإنتقالية -مرسلة بواسطة اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة بالإسكندرية.
- (3) http://www.un.org/en/peacebuilding/pdf/doc_wgll/justice_times_transition/26_02_2008_background_note.pdf عز الدين.
- (4) محمد مختار قنديل ، مواضيع وأبحاث سياسية ، الأسكندرية ، العدد 3803 ، 2012.
- (5) كتاب البحث عن الحقيقة- عناصر انشاء لجنة حقيقة فعالة (المركز الدولي للعدالة الإنتقالية (2013).
- (6) مركز الجزيرة للدراسات، محمد الناصر، نقلاً عن الموقع <https://www.google.com/search?client=google.com/>
- (7) عبد الكريم عبد اللاوي ، تقديمهاني مجلي ، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب ، مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، 2013. نقلاً عن الموقع <https://constitutionnet.org>
- (8) كريم محروس ، مصطلحات متعلقة بمفاهيم العدالة والعدالة الإنتقالية ، نقلاً عن الموقع <https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice>
- (9) Meredith Wain, “Ghana’s National Reconciliation Commission”, - Peace Magazine Apr-Jun 2003
- (10) United states Institute of Peace, “Truth. 2003 Commission: Ghana
- (11) المركز الدولي للعدالة الإنتقالية ، مارك فريمان.
- (12) by ICTJ and Kontras , derailed transitional justice in Indonesia since the fall of soaharto, March 2011
- (13) نجيم مزيان، مقاربات العدالة الإنتقالية ، مجلة العلوم القانونية ، باحث في الدراسات الدستورية والسياسية.
- (14) سامي عبد الحليم سعيد ، إقامة العدالة الانتقالية في السودان ما بعد الثورة، 2018، نقلاً عن الموقع <https://thesrcg.com/article/establishing>

(15) صحيفة الراكوبة ، العدالة الانتقالية.. ضرورات السلام وإمكانية النفاذ،

2021 ، نقلاً عن الموقع <https://www.alrakoba.net>

(16) المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، إتفاق المرحلة الانتقالية

في السودان: فرص النجاح والعقبات ، تقرير موقف ، 2019، نقلاً عن الموقع

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>

(17) أمانداكاتس باريل ، تخطي عمليات الإنتقال نحو التحول التفاعل بين

العدالة الإنتقالية وبناء الدستور ، ورقة السياسات رقم ٢٢ الصادرة عن

المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات ، جامعة أدنبره ، 2021،

المصادر والمراجع:

- (1) مركز الجزيرة للدراسات، محمد الناصر، نقلاً عن الموقع/ <https://www.google.com/search?clien>
- (2) كتاب البحث عن الحقيقة- عناصر انشاء لجنة حقيقة فعالة (المركز الدولي للعدالة الإنتقالية) (2013)
- (3) تقارير الأمم المتحدة عن سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع
- (4) تقرير الأمم المتحدة ، مصدر سابق
- (5) كريم محروس ، مصطلحات متعلقة بمفاهيم العدالة والعدالة الإنتقالية ، نقلاً عن الموقع <https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice>
- (6) كتاب البحث عن الحقيقة ، مصدر سابق
- (7) كتاب البحث عن الحقيقة- مصدر سابق
- (8) تقارير الأمم المتحدة عن العدالة الإنتقالية ، مصدر سابق
- (9) عبد الكريم عبد اللاوي ، تقديمهاني مجلي ، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب ، مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان ، 2013. نقلاً عن الموقع <https://constitutionnet.org>
- (10) كريم محروس ، مصطلحات متعلقة بمفاهيم العدالة والعدالة الإنتقالية، نقلاً عن الموقع <https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice>
- (11) United states Institute of Peace, "Truth. 2003Commission: Ghana
- (12) نجيم مزيان، مقاربات العدالة الإنتقالية ، مجلة العلوم القانونية ، باحث في الدراسات الدستورية والسياسية.
- (13) مركز الجزيرة للدراسات، محمد الناصر، نقلاً عن الموقع <https://www.google.com/search?clien>
- (14) دراسة مترجمة لمحمد فتاح - المفوضية الشعبية للعدالة الإنتقالية -مرسلة بواسطة اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة بالإسكندرية.
- (15) كريم محروس ، مصدر سابق
- (16) أماندا كاتس باريل ، تخطيط عمليات الإنتقال نحو التحول : التفاعل بين العدالة الإنتقالية وبناء الدستور ، ورقة السياسات رقم ٢٢ الصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب ات ، جامعة أدنبره ، 2021
- (17) تقارير الأمم المتحدة عسيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع
- (18) سامي عبد الحليم سعيد ، إقامة العدالة الانتقالية في السودان ما بعد الثورة، 2018 ، نقلاً عن الموقع <https://thesrcg.com/article/establishing>

- (19) محمد مختار قنديل ، مواضيع وأبحاث سياسية ، الأسكندرية ، العدد 3803، 2012.
- (20) الجزيرة نت ، مصدر سابق
- (21) ICTJ and Kontras , derailed transitional justice in Indonesi since the fall of soaharto, March 2011
- (22) المركز الدولي للعدالة الإنتقالية ، مارك فريمان
- (23) Peace Magazine Apr-Jun 2003 “Ghana’s National Reconciliation
- (24) http://www.un.org/en/peacebuilding/pdf/doc_wgll/justice_times_transition/26_02_2008_bacground_note.pdf - ترجمة عن العدالة الإنتقالية - سعيد عز الدين.
- (25) دراسة مترجمة لمحمد فتاح - المفوضية الشعبية للعدالة الإنتقالية -مرسلة بواسطة اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة بالإسكندرية.
- (26) مركز الجزيرة للدراسات، محمد الناصر، نقلاً عن الموقع <https://www.google.com/search?clie>
- (27) نجيم مزيان، مقاربات العدالة الإنتقالية ، مجلة العلوم القانونية ، باحث في الدراسات الدستورية والسياسية
- (28) مركز الجزيرة للدراسات ، مصدر سابق
- (29) كتاب البحث عن الحقيقة- 2013، مصدر سابق
- (30) تقارير الأمم المتحدة عن سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع
- (31) تقارير الأمم المتحدة عن سيادة القانون والعدالة الإنتقالية ، مصدر سابق
- (32) كتاب البحث عن الحقيقة- عناصر انشاء لجنة حقيقة فعالة (المركز الدولي للعدالة الإنتقالية (2013). مصدر سابق
- (33) المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، إتفاق المرحلة الانتقالية في السودان: فرص النجاح والعقبات ، تقرير موقف ، 2019 ، نقلاً عن الموقع <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>
- (34) سامي عبد الحليم سعيد ، إقامة العدالة الانتقالية في السودان ما بعد الثورة، 2018 ، نقلاً عن الموقع <https://thesrcg.com/article/establishing>
- (35) سامي عبد الحليم ، مصدر سابق
- (36) صحيفة الراكوبة ، العدالة الانتقالية.. ضرورات السلام وإمكانية النفاذ، 2021 ، نقلاً عن الموقع <https://www.alrakoba.net>